نتائج إجراءات المراجعة الداخلية السنوية

نظام الرقابة الداخلية

يعتمد مُجلس الإدارة نظام الرقابة الداخلية في الشركة بغرض تقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر، وتنفيذ أحكام نظام حوكمة الشركة والامتثال للأنظمة واللوائح ذات الصلة. ويجب أن يكفل هذا النظام الامتثال لمعايير واضحة للمساءلة على كافة المستويات التنفيذية في الشركة، وأن يتم تنفيذ معاملات الأطراف ذات العلاقة وفقاً للأحكام والضوابط ذات الصلة.

إنشاء إدارات مستقلة في الشركة

لَغايات تنفَيذ نظام الرقابة الداخلية المُعتمد، شكِّلت الشركة إدارات لتقييم وإدارة المخاطر وأخرى للمراجعة الداخلية. يجوز للشركة الاستعانة بجهات خارجية للقيام بمهام واختصاص وحدات أو إدارات تقييم المخاطر والإدارة والرقابة الداخلية دون الإخلال بمسؤوليات الشركة تجاه تلك الواجبات والاختصاصات.

مهام إدارة المراجعة الداخلية

تضطلعً إدارة المراجعة الداخلية بمهمة تقييم ورصد تنفيذ نظام الرقابة الداخلية، والتحقق من امتثال الشركة وموظفيها للأنظمة واللوائح والتعليمات السارية ولسياسات الشركة وإجراءاتها. تضم إدارة المراجعة الداخلية مديراً للمراجعة الداخلية يجري تعيينه بموجب توصية من لجنة المراجعة، بحيث يكون المراجع الداخلي مسؤولاً أمام لجنة المراجعة وعدد من الموظفين المعنيين. يراعي تشكيل وتشغيل إدارة المراجعة الداخلية الجوانب التالية.

- يجب أن يكون موظفو تلك الإدارة من ذوي الاختصاص والخبرة، مستقلين وحاصلين على تدريب كافٍ، ولا يجوز أن تسند إليهم أية مهام غير مهام المراجعة الداخلية، ونظام الرقابة الداخلية
- ، ترفع إدارة المراجعة الداخلية تقاريرها إلى لجنة المراجعة، وتكون تابعة إدارياً لها وخاضعة للمساءلة أمامها
- تحدد مكافآت مدير إدارة المراجعة الداخلية بموجب توصية من لِجنة المراجعة، وبما يتفق مع سياسات الشركة
- تُمنح الإدارة إمكانية الوصول إلى المعلومات والوثائق التي تحتاج السها، يحيث تحصل عليها دون أي قبود

خطة المراجعة الداخلية

تعمل إدارة المراجعة الداخلية وفقاً لخطة شاملة للمراجعة تعتمدها لجنة المراجعة. يجري تحديث تلك الخطة على أساس سنوي، فيما ينبغي مراجعة الأنشطة والعمليات الرئيسية فيها مرة واحدة على الأقل على أساس سنوي، بما في ذلك أنشطة إدارة المخاطر وإدارة الامتثال.

الاحتفاظ بتقارير المراجعة الداخلية

على الشركة أن تحتفظ بسجلات من تقارير المراجعة والوثائق التجارية التي توضح إنجازاتها ونتائجها وتوصياتها وكافة الإجراءات المتخذة بهذا الشأن.

تقرير المراجعة الداخلية

- تقوم إدارة المراجعة الداخلية كل ثلاثة أشهر على الأقل بإعداد وتقديم تقرير مكتوب عن أعمالها إلى مجلس الإدارة. يجب أن يتضمن هذا التقرير تقييماً لنظام الرقابة الداخلية في الشركة والرأي النهائي وتوصيات إدارة المراجعة الداخلية. كما يجب أن يحدد التقرير الإجراءات التي تتخذها كل إدارة للتعامل مع نتائج وتوصيات المراجعة السابقة وأية ملاحظات بشأنها، وبخاصة الإخفاق في الاستجابة لتلك النتائج والتوصيات على وجه السرعة وأسباب ذلك الإخفاق
- على إدارة المراجعة الداخلية إعداد تقرير خطي عام يرفع إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة حول أنشطة المراجعة التي قامت بها خلال السنة المالية مقارنة مع الخطة المعتمدة. ينبغي أن يوضح التقرير أسباب أي اختلاف عن الخطة، إن وجد، وذلك خلال الربع التالي لنهاية السنة المالية المعنية
 - على مجلس الإدارة تحديد نطاق تقرير لجنة المراجعة الداخلية بناء على التوصيات الواردة من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية. ويجب أن يتضمن التقرير الجوانب التالية بشكل خاص: الجالية بالرميد والانشاف على الثن غُون الوالية والاستثمار
 - إجراءات الرصد والإشراف على الشؤون المالية والاستثمار وإدارة المخاطر

- تقييم تطور عوامل المخاطرة التي تهدد الشركة والنظم القائمة، وذلك بهدف مواجهة التغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في سوق تداول
- تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا فيما يخص تطبيق نظم المراجعة الداخلية، بما في ذلك تحديد عدد المرات التي جرى خلالها إبلاغ المجلس بوجود مشاكل تتعلق بالرقابة (بما فيها إدارة المخاطر) ووصف الأسلوب المتبع في التعامل مع تلك . المشاكل
 - الإخفاق أو نقاط الضعف التي شهدها تنفيذ الرقابة الداخلية، أو المواقف الطارئة التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للشركة، إلى جانب التدابير التي اتخذتها الشركة للتعامل مع حالات الإخفاق (وبخاصة تلك التي تم الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركة وقوائمها المالية)
 - مدى التزام الشركة بالضوابط الداخلية لدى تحديد وإدارة المخاطر
 - المعلومات التي تصف عمليات إدارة المخاطر في الشركة
 - تشرف لجنة المراجعة بشكل مباشر على المراجعة الداخلية، فيما تقوم إدارة المراجعة الداخلية بشكل دوري بالتحقق من كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية في شركة المراعي. لذا، وبناء على ما تقدم ووفقاً للتقارير والتوصيات الواردة من لجنة المراجعة وخطط العمل الموضوعة، فإن مجلس الإدارة يؤكد النقاط التالية فيما يخص عام 2024م:

لم يصل إلى علم المجلس أية أمور يمكن أن تؤدى بالمجلس للاعتقاد بوجود قصور جوهرى يقتضى الإفصاح عنه فيما يخص سلامة النظم المالية والمحاسبية

الحوكمية

تعمل أنظمة الرقابة بفعالية وتسهل العمل على تخفيف المخاطر المحتملة التي قد تواجهها شركة المراعي والشركات التابعة لها، وأنه لم يصل إلى علم المجلس أية أمور ترتبط بعمل الضوابط الداخلية ذات أهمية جوهرية أو تقتضى الإفصاح عنها تم اتخاذ كافة الترتيبات والإجراءات التصويبية فيما يخص جميع الملاحظات والتوصيات التي رفعتها إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة